

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة (S/2016/184)، التي يعرض فيها سرداً مضللاً ومخادعاً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق الوساطة الذي وُقّع في عام ٢٠١٠ بين جيبوتي وإريتريا برعاية حكومة قطر في محاولة غير مقنعة تسعى إلى تبرير الدعوة إلى إلغاء الجزاءات المفروضة على إريتريا. بموجب قراري مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١) والقرار الأحدث ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، أود أن أبدي الملاحظات التالية.

ويغتتم وفد بلدي هذه الفرصة ليعرب بمجددا عن قلقه العميق من الطريقة التي تواصل بها إريتريا تجاهل الواقع، وبالتالي فإنها لا تبدي أي التزام حدي بالوفاء بالتزاماتها الدولية.

وعلاوة على ذلك، فإن إريتريا تصنف بتهكم "الزراع على الحدود مع جيبوتي" بوصفه إحدى الذريعتين اللتين استخدمتا لتبرير الجزاءات، وتشير إلى اتفاق الوساطة الذي وُقّع في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بتيسير من أمير دولة قطر بوصفه أساساً مزعوماً لإلغاء الجزاءات. وإن تأكيد أن إريتريا "تلتزم تماما بعملية الوساطة التي تتولاها قطر" هو تأكيد غير صادق وتفندة الوقائع. وفيما يتعلق بأسرى الحرب، يتضمن اتفاق الوساطة بنداً وحيداً - أن تسارع كل دولة إلى تقديم قائمة بأسماء وأرقام تحديد هوية جميع أسرى الحرب وغيرهم من الأشخاص المفقودين الموجودين قيد الاحتجاز لديها. ولقد انقضت ست سنوات تقريباً، ولا تزال إريتريا ترفض أن تقدم تلك القائمة أو أي معلومات أخرى عن الجيوتيين الذين تحتجزهم طوال السنوات الثماني الماضية، دون السماح لهم بالتواصل مع الخارج وفي أقسى الظروف غير الإنسانية والمهينة. وقسوة إريتريا تجاه أسراها الجيوتيين تنتهك بشكل صارخ حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم، بما فيها تلك المحددة في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، واتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب. وإن



رفضها بعناد الوفاء بالتزاماتها الدولية يبرر تعزيز الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن، وليس إلغائها.

وتود جيبوتي أن تؤكد مجددا امتنانها العميق لأعضاء المجلس على يقظتهم المستمرة ودعمهم المستمر للأهداف المشروعة التي تسعى إليها جيبوتي، ولا سيما تسوية النزاع على الحدود مع إريتريا الذي نشأ نتيجة لغزو إريتريا العسكري أراضي جيبوتي في رأس دميرة في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والإفراج عن مواطنيها المحتجزين كأسرى حرب. ونود أيضاً أن نعبر عن شكرنا العميق لأمير دولة قطر لما يبذله من جهود وساطة لا تكل للمساعدة على التوصل إلى حل نهائي وملزم للنزاع على الحدود، ونتعهد بمواصلة التعاون من أجل بلوغ هذا الهدف.

وفي هذا الصدد، ثبت أن تعمّد إريتريا إنكار الوقائع والحقيقة، وعدم استعدادها للامتنال لأي من الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات المجلس، لم يحقق أي فائدة، وأنهما قوضا جهودنا الجماعية. ولا يمكن لدولة إريتريا أن تقول دوماً إنها ملتزمة بعملية الوساطة التي بدأت بمبادرة من أمير دولة قطر لتسوية النزاع على الحدود مع جيبوتي في حين أنها، في الواقع، تقوم عمداً بالمماطلة وعرقلة العملية، وتمنع إحراز أي تقدم ملموس. ومع ذلك فإن إريتريا تملك القدرة على تغيير الوقائع كما تملك القدرة على العمل في هذا المجال. فصوت الأعمال يعلو على همس الكلمات.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة، وتعميمها باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) محمد سياد دواله